

Distr.: General
8 April 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

الدورة الثامنة

نيويورك، ٢٠ نيسان/أبريل - ١ أيار/مايو ٢٠٠٩

البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

وسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات: مقرر بشأن

وضع آلية تمويل عالمية طوعية، ونهج قائم على إنشاء

حافظات وإطار تمويلي للغابات

مذكرة شفوية مؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لسورينام لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لسورينام لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وتشرف بأن تقدم طيه تقرير الاجتماع الذي عقد في باراماريبو، في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، المعنون "موجز للاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء الدولي المعني بتمويل الإدارة الحرجية المستدامة: حوار باراماريبو" (انظر المرفق).

وكان الاجتماع، الذي استضافته حكومة جمهورية سورينام، مبادرة قطرية تهدف إلى دعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، برعاية مشتركة من حكومتي هولندا والولايات المتحدة. وضم الاجتماع ٢٢٧ مشاركاً كان من بينهم خبراء دوليون من جميع أنحاء العالم، ومنظمات غير حكومية ومجموعات رئيسية.

* E/CN.18/2009/1



وتطلب البعثة الدائمة لسورينام لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام أن يدرج هذا التقرير في وثائق الدورة الثامنة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، الذي سيعقد في الفترة من ٢٠ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو ٢٠٠٩.

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من
البعثة الدائمة لسورينام لدى الأمم المتحدة

موجز الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء الدولي المعني
بتمويل الإدارة الحرجية المستدامة: حوار باراماريبو

٨-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

باراماريبو

مبادرة قطرية لدعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

مقدمة

يقدم هذا التقرير موجزا للاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء
الدولي "تمويل الإدارة الحرجية المستدامة: حوار باراماريبو"، الذي استضافته سورينام
باعتباره مبادرة قطرية لدعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. ويمكن الاطلاع على
التقرير الكامل المقدم من الرئيسين المشاركين للمبادرة القطرية على الموقع:
www.clisuriname.com.

وشاركت في تنظيم المبادرة القطرية كل من جمهورية سورينام ومملكة هولندا
والولايات المتحدة، ودعمتها حكومة المملكة المتحدة، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية،
والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة الحفظ الدولية، والصندوق
العالمي للطبيعة (غيانا وسورينام وغيانا الفرنسية).

وأبرمت الدورة السابعة للمنتدى بنجاح صكا غير ملزم قانونا بشأن جميع أنواع
الغابات، اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقررت
الدورة السابعة للمنتدى أيضا "وضع آلية مالية عالمية/نهج قائم على إنشاء حافظات/إطار
تمويلي للغابات، تنضم إليها الأطراف طوعا، يُنظر في اعتمادها في الدورة الثامنة للمنتدى
وتتعلق بالغابات بجميع أنواعها، تهدف إلى حشد مزيد من الموارد الجديدة والإضافية من
كافة المصادر استنادا إلى النهج القائمة وإلى نهج ناشئة مبتكرة، واضعا في الاعتبار أيضا
تقييمات واستعراضات الآليات المالية الحالية، لدعم تنفيذ الإدارة الحرجية المستدامة، وتحقيق
الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات، وتنفيذ برنامج غير ملزم قانونا بشأن جميع أنواع
الغابات".

وإزاء هذه الخلفية، ودعماً لعملية المنتدى، فقد تمثل هدف حوار باراماريو في تحديد الفرص المتاحة لزيادة تمويل الإدارة الحرجية المستدامة زيادة كبيرة. وبغية تحقيق هذه الغاية، ضم الاجتماع خبراء في الشؤون المالية وشؤون الغابات من مختلف أنحاء العالم، وتبادلوا الخبرات بشأن حشد التمويل من أجل الغابات وتوليد الإيرادات، وحددوا مصادر التمويل القائمة والناشئة في القطاعين العام والخاص، ودرسوا العلاقة بين تمويل الغابات والإدارة المتعلقة بالغابات والبيئة المؤاتية للاستثمار. كما بحث الاجتماع النماذج والاستراتيجيات والترتيبات المؤسسية لزيادة التمويل من خلال وسائل مثل آليات التمويل العام الثنائية والمتعددة الأطراف، وخفض الديون، والدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية (مثل الماء والكربون)، والاستثمار التجاري في القطاع الخاص والأعمال الخيرية في القطاع الخاص.

وقد وجهت الأعمال التحضيرية للمبادرة القطرية لجنة استشارية برئاسة السفير هنري ماكدونالد، الممثل الدائم لسورينام لدى الأمم المتحدة، ضمت هولندا، والولايات المتحدة، وألمانيا، والنرويج، والمملكة المتحدة، وجنوب أفريقيا، وسورينام، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، والبنك الدولي، والأمانة العامة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، ومنظمة الحفظ الدولية، وهيئة الاتجاهات الحرجية. وتم التشاور مع أعضاء مكتب المنتدى أثناء وضع برنامج المبادرة القطرية. وشكل رئيس جمهورية سورينام فريقاً لإدارة مؤتمر مبادرة سورينام القطرية من أجل تنسيق الأعمال وتنظيم الاجتماع.

وافتح المبادرة القطرية رسمياً فخامة السيد رونالدو رونالد فينيتيان، رئيس جمهورية سورينام. وألقى كلمات الترحيب كل من السفير إيوالد ليمون، رئيس فرقة العمل الرئاسية "التحضيرات الوطنية للمبادرة القطرية"، باسم جمهورية سورينام، والسيد هانس هونغيفين، رئيس المنتدى في دورته السابعة/المدير العام لوزارة الزراعة والطبيعة وجودة الأغذية، باسم حكومة هولندا، والسيدة ستيفاني كازويل، مديرة مكتب النظم الإيكولوجية وحفظ الموارد الطبيعية في وزارة الخارجية الأمريكية، باسم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والسيد بيون م. بورناما، رئيس المنتدى في دورته الثامنة/المدير العام لوزارة الغابات في جمهورية إندونيسيا. ويرد في المرفق الأول موجز للكلمات الافتتاحية التي أُلقيت في الجلسة الصباحية.

وشارك في رئاسة الجلسات العامة للمبادرة القطرية السيد كورنيليس بيغوت والسيدة أنيت تجون سي فات باسم سورينام، والسيد هانس هونغيفين باسم هولندا؛ والسيدة ستيفاني كازويل باسم الولايات المتحدة. وشارك في رئاسة الأفرقة المصغرة السيد غلين كايل (أستراليا)، والسيدة إليز هابر (جنوب أفريقيا)، والسيد كارلوس غونزاليس (المكسيك)، والسيدة ستيفاني فون شيلها (ألمانيا)، والسيد س. ب. ياداف (الهند)، والسيد جون هدسون

(المملكة المتحدة). وقام بتيسير الأفرقة المصغرة السيد كارلوس مانويل رودريغيز، والسيد ريزال كوسوماثادجا، والسيد جاغ مايي. وكان المقررون السيدة كيم فان سترز، والسيد تشارلز باربر، والسفير هنري مكدونالد.

وبحث الخبراء المشاركون في المبادرة القطرية المسائل التي أثّرت في الجلسات العامة في ثلاثة أفرقة مصغرة تفاعلية اجتمعت ثلاث مرات وفي الوقت نفسه خلال هذا الاجتماع. وكان لكل فريق من الأفرقة المصغرة ميسر، وبحث جميعها مجموعة مشتركة من الأسئلة كان قد طرحها عليها الرؤساء المشاركون في الاجتماع. وأعدّ الرؤساء المشاركون للجلسات المصغرة موجزا لأهم النقاط التي أثّرت في أفرقتهم لعرضها على الجلسة العامة.

وقد نوقشت المسائل التالية:

- تمويل الإدارة الحرجية المستدامة: من منظور المنتجين والمستهلكين والمجتمع المحلي؛
- التمويل المتأتي من خدمات النظم الإيكولوجية للغابات؛
- الاستراتيجيات المؤسسية والإدارية على الصعيد الوطني؛
- الاستراتيجيات المؤسسية والإدارية على الصعيد الدولي.

إن هذا التقرير الموجز عبارة عن تجميع للآراء التي نوقشت خلال الاجتماع، وهي لا تعبّر بالضرورة عن توافق في الآراء بين الخبراء المشاركين بصفتهم الشخصية. وتتصف بعض البنود التي قدمت الأفرقة المصغرة موجزا لها بشمولها لعدة قطاعات. لذلك، من أجل الفهم الكامل للمناقشة، ينبغي النظر في التقرير الكامل برمته.

موجز الاستنتاجات والتوصيات

ترد أدناه الاستنتاجات والتوصيات التي ناقشها المشاركون في المبادرة القطرية والتي تمت معالجتها على نحو أكمل في الجزء الرئيسي من تقرير المبادرة القطرية. وقد أعيد ترتيبها وتجميعها تحت عناوين فرعية خدمة للقارئ، إلا أن نصها نفسه ظل بدون تغيير.

وتقدم هذه الاستنتاجات والتوصيات كمدخلات للمناقشات والمفاوضات التي جرت في المنتدى بشأن تمويل التنمية الحرجية المستدامة. وهي تعكس المادة التي جمعها الرؤساء المشاركون والتوصيات التي قدمت خلال الاجتماع، ولا تعبّر بالضرورة عن توافق في الآراء بين المشاركين، الذين شاركوا في المبادرة القطرية بصفتهم الشخصية كخبراء.

ألف - المبادرات الحالية والناشئة والآليات اللازمة لتمويل الإدارة الحرجية المستدامة

- يدخل المنتدى حاليا في مرحلة جديدة تتسم بالنضج، إذ إنه وافق في عام ٢٠٠٧ على برنامج متعدد السنوات حتى عام ٢٠١٥ وعلى الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.
- إن الصك غير الملزم قانونا هو اتفاق عالمي مميّز تم التوصل إليه بعد سنوات من المفاوضات. ويستند الاتفاق إلى المبادئ المتعلقة بالغابات المعتمدة في ريو في عام ١٩٩٢، وإلى خطة عمل جوهانسبرغ لعام ٢٠٠٢، ويوفر إطارا معززا للعمل الوطني والتعاون الدولي لتحقيق الإدارة الحرجية المستدامة.
- اتفق المنتدى في دورته السابعة على جملة أمور منها وضع "آلية مالية عالمية/نهج قائم على إنشاء حافظات/إطار تمويلي للغابات، تنضم إليها الأطراف طوعا"، لئنظر فيها بهدف اعتمادها، وهي "تهدف إلى حشد مزيد من الموارد الجديدة والإضافية من كافة المصادر استنادا إلى النهج القائمة وإلى نهج ناشئة مبتكرة، واضعا في اعتباره أيضا تقييمات واستعراضات الآليات المالية الحالية، لدعم تحقيق الأهداف المتعلقة بالغابات، وتنفيذ برنامج غير ملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات". وثمة حاجة ملحة لتمويل الإدارة الحرجية المستدامة من جميع المصادر.
- تعتبر الغابات ذات طابع متنوع وتخضع إلى ضغوط شديدة التباين. وغالبا ما يتسم السياق والسياسات المتعلقة بالغابات بكونها قطرية، أو دون إقليمية، أو محددة بنظام إيكولوجي معين (مثل المنغروف مقابل الغابات الشمالية أو الغابات الاستوائية المطيرة).
- هناك حاجة ماسة لمعالجة الدوافع الرئيسية لإزالة الغابات، التي تكمن في جزء كبير منها خارج قطاع الغابات.
- تذكر الغابات في أقل من نصف الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر، ويُدرج أقل من ربع البلدان استراتيجية متماسكة شاملة لعدة قطاعات تتناول الغابات والإدارة الحرجية المستدامة. وينبغي للبلدان أن تضع استراتيجيات إنمائية منسقة تنص على لجميع الأعمال التي لها تأثير على الغابات، وتشمل الإدارة الحرجية المستدامة كأساس للتنمية المستدامة.
- يعد مناخ الاستثمار في البلد أمرا حيويا لجذب استثمارات القطاع الخاص.

- يتم الاعتراف على نحو متزايد بالقيم الاقتصادية للنظم الإيكولوجية للغابات، بما في ذلك حماية المياه والتربة والتنوع البيولوجي والكربون. وتتيح النظم الناشئة للدفع لقاء خدمات النظام الإيكولوجي فرصا جديدة وهامة لحشد الأموال من أجل الإدارة الحرجية المستدامة.
- لا تزال أسواق الدفع لقاء خدمات النظام الإيكولوجي آخذة في التطور وغير مفهومة بصورة عامة من قبل الأوساط العاملة في مجال الغابات. ويعد تحسين الاتصالات في هذا المجال مهمة رئيسية لجعل نظام الدفع لقاء خدمات النظام الإيكولوجي جزءا من عملية تمويل الإدارة الحرجية المستدامة.
- يجب أن تتسم مبادرات الدفع لقاء خدمات النظام الإيكولوجي بالمرونة وبالقدرة على التكيف مع مختلف السياقات الوطنية: إذ إن مقاسا واحدا لا يناسب الجميع.
- تعد تهيئة بيئة تمكينية لسياسات الإدارة الحرجية المستدامة على الصعيد الوطني خطوة بالغة الأهمية يجب على البلدان أن تتخذها بغية حشد أدوات وفرص الدفع لقاء خدمات النظام الإيكولوجي الناشئة والاستفادة منها. وتشمل العناصر الأساسية للبيئة التمكينية الأمور التالية:
 - دمج الإدارة الحرجية المستدامة باعتبارها عنصرا أساسيا في خطط التنمية والمناقشات والأولويات المتعلقة بالاستثمار؛
 - تعزيز اتساق السياسات بين القطاعات الحكومية من أجل "التحدث بصوت واحد" بشأن قضايا الغابات في مختلف المحافل الدولية (مثل: منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ)؛
 - إيضاح المبادئ التي تحكم حيازة الأراضي وتأمين حياقتها - أي تخصيص أراضي وموارد الغابات، وملكيته، والسيطرة عليها؛
 - تحسين بيئة ممارسة الأعمال التجارية - وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم - عن طريق مكافحة الفساد والحد من العوائق البيروقراطية لمزاولة القطاع الخاص النشاط التجاري؛
 - تهيئة الظروف التي تتيح تعزيز إدارة المجتمع المحلي للغابات، وتمكين مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من المشاركة في صنع القرار بشأن الغابات والسياسات المتصلة بالغابات؛
 - تعزيز إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات؛

- الحد من الحوافز الضارة التي تشجع على الاستخدامات غير المستدامة للغابات وتحويل الغابات، ووضع حوافز اقتصادية إيجابية (مثل الإعفاءات الضريبية) للإدارة الحرجية المستدامة؛
- وضع أحكام محددة للتمكين من وضع نظام الدفع لقاء خدمات النظام الإيكولوجي وازدهاره.
- يُعد جرد الغابات، والتخطيط لاستخدام أراضي الغابات، ورسم الخرائط، وحساب الكربون لبنات أساسية في إنشاء نظام الدفع لقاء خدمات النظام الإيكولوجي، وتمويل الإدارة الحرجية المستدامة بشكل عام.
- نظرا للأهمية الكبيرة للأساس القانوني والإداري لنظام الدفع لقاء خدمات النظام الإيكولوجي، قد يكون من المفيد عقد حلقات عمل إقليمية أو وطنية، والاستفادة من البحوث التحضيرية والتشاور بين أصحاب المصلحة، لتحديد العقوبات القانونية والإدارية الرئيسية ووضع توصيات واستراتيجيات للتغلب على هذه العقبات.
- في البلدان النامية على نحو خاص، هناك حاجة ملحة للحصول على مزيد من المعلومات المتعلقة بالنظرية والممارسة في إطار نظام الدفع لقاء خدمات النظام الإيكولوجي، بما في ذلك أفضل الممارسات والتجارب الناجحة في هذا الشأن.
- إن تنفيذ نظام الدفع لقاء خدمات النظام الإيكولوجي يتطلب الاستثمار "سلفاً" في تطوير القدرات، وتوفير المعلومات الأساسية (مثل الخرائط) وما إلى هنالك. ويمكن أن تؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية دوراً تحفيزياً في هذا الصدد.
- إن نظام الدفع لقاء خدمات النظام الإيكولوجي عنصر أساسي محتمل من عناصر "نهج الحافظة"، لكنه قد لا ينطبق على جميع البلدان والحالات.
- هناك فروق كبيرة بين نظام الدفع لقاء خدمات النظام الإيكولوجي في السياق الوطني أو المحلي وبين هذا النظام في السياق الدولي. وقد يكون وضع وتنفيذ مبادرات عابرة للحدود بشأن نظام الدفع لقاء خدمات النظام الإيكولوجي أكثر صعوبة.
- قد تشمل استراتيجيات نظام الدفع لقاء خدمات النظام الإيكولوجي معاملات طوعية توجهها السوق من جهة ونهجاً تنظيمية من جهة أخرى.
- في بعض الحالات، تعتبر خدمات النظم الإيكولوجية من "المنافع العامة" المجانية، ويقاوم بعضهم فكرة الدفع لقاء هذه الخدمات. ويعارض آخرون، استناداً إلى أسس

أخلاقية، تحويل الطبيعة إلى سلعة. لذلك يمثل القبول السياسي والاجتماعي لنظام الدفع لقاء خدمات النظام الإيكولوجي تحدياً، إلى جانب التحديات التقنية وتلك المتعلقة بالسياسات العامة.

- ثمة قدر كبير من عدم اليقين بشأن كيفية توزيع الأعباء والمنافع في إطار نظم الدفع لقاء خدمات النظام الإيكولوجي. وتشعر مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بشكل خاص بالقلق الشديد لاحتمال عدم تعويضها عن الجهود التي تبذلها منذ فترة طويلة في حفظ الغابات واستعمالها على نحو مستدام، وربما تحرم من القدرة على استغلال أراضيها ومواردها بفعل اندفاع جهات من الخارج لتحقيق مكاسب من نظام الدفع لقاء خدمات النظام الإيكولوجي.
- كثيراً ما يصعب ضمان دفع تعويضات لقاء نوع معين من خدمات النظام الإيكولوجي إلى من يقدمونها فعلياً. وبالمثل، فإن تحديد المستخدمين الذين يتعين عليهم الدفع لقاء هذه الخدمات - وابتكار وسائل عملية ومجدية لحملهم على القيام بذلك - يعتبر تحدياً.
- تعد معايير ونظم التصديق المستقلة والطوعية وسيلة هامة لتعزيز ثقة المستثمرين في مشاريع الدفع لقاء خدمات النظام الإيكولوجي، لكن هذه النظم لا تزال في أولى مراحلها. ويسعى العديد من المستثمرين المحتملين إلى وضع معايير شفافة لا تتحقق من أداء الكربون فحسب، بل كذلك من الأداء في تحقيق الأهداف في مجال التنوع البيولوجي والأهداف الاجتماعية. إن المعيار المتعلق بالمناخ والمجتمعات المحلية والتنوع البيولوجي السائد في السوق هو بصدد وضع معيار للتحقق يأخذ في الاعتبار الكربون المتعدد والتنوع البيولوجي والفوائد الاجتماعية. إن وضع واختبار وتطبيق معيار كلي من هذا النوع سيساعد على بناء الثقة لدى المستثمرين.
- إن تزايد التركيز على خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها، وتحدد الاهتمام بالغابات نتيجة لذلك، قد يسهم في زيادة كبيرة في الجهود الرامية إلى تمويل الإدارة الحرجية المستدامة، لكن ثمة مخاوف أيضاً، منها على سبيل المثال:
 - إن التركيز المكثف على الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها قد يخلق توقعات مبالغ فيها تتعلق بالموارد المالية التي يحتمل توليدها من أجل الإدارة الحرجية المستدامة؛

- إن التركيز على خدمات النظام الإيكولوجي للغابات المتعلق بالكربون قد يغطي على خدمات هامة أخرى للنظام الإيكولوجي للغابات، مثل التنوع البيولوجي والمياه ويحول الانتباه عنها؛
- إن الجدول الزمني المضغوط للتفاوض في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والضغط التي تمارس للموافقة على نظام خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، قبل فهم المسائل فهما تاما، يثيران مخاوف البعض؛
- إن طبيعة "كربون الغابات" - سواء كان سلعة أو وحدة قياس لتحديد قيمة الخدمة - غير واضحة وتترتب عليها آثار في تحديد من هم الموردون/أصحاب الكربون.

- تستطيع البلدان وغيرها من أصحاب المصلحة الاستفادة فورا من نظم الدفع لقاء خدمات النظام الإيكولوجي المتعلقة بالكربون، باستخدام السوق الطوعية المتنامية، إلى أن يتم وضع آلية خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها، المقترحة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

باء - الاستراتيجيات المؤسسية والإدارية على الصعيدين الوطني والدولي لتمويل الإدارة الحرجية المستدامة

- إن الالتزام السياسي الوطني الرفيع المستوى بالإدارة الحرجية المستدامة أمر ضروري جدا لحشد الأموال ولكفالة التنسيق بين القطاعات اللازم لتنفيذ الإدارة الحرجية المستدامة فعليا.
- إن الخطوة الأساسية الأولى التي يمكن للبلدان أن تتخذها هي إجراء جرد لموارد الغابات فيها، يشمل إجراء تقييم أولي لقيمتها.
- تستطيع البلدان أن تستفيد كثيرا من وضع رؤية طويلة الأجل لتحقيق التنمية المستدامة للغابات والأراضي الحرجية فيها من خلال عملية تشاركية ومشاركة بين القطاعات.
- تعد البرامج الوطنية المعنية بالغابات وغيرها من أطر السياسات الوطنية الخاصة بالغابات المماثلة سبلا رئيسية لتنفيذ الصك غير الملزم قانونا، ولتحفيز استراتيجيات تمويل وطنية متكاملة لحشد الموارد المالية وزيادتها من أجل الإدارة الحرجية المستدامة.

- إن التنسيق "الرأسي" وكذلك "الأفقي" الجيد بين مختلف المستويات الحكومية هام أيضاً، لا سيما في البلدان التي توجد فيها مؤسسات حكومية اتحادية أو غير مركزية.
- يعد وضع سياسة تمكينية، وهيئة بيئة قانونية ومؤسسية لتمويل الإدارة الحرجية المستدامة أمراً بالغ الأهمية. وتشمل العناصر الأساسية للبيئة التمكينية ما يلي: ضمان حيازة الأراضي وإيضاح المبادئ التي تحكم حيازتها؛ وتحسين بيئة بدء العمل التجاري وممارسته؛ والحد من "الحوافز المضرة"، ووضع حوافز إيجابية للاستثمار في الإدارة الحرجية المستدامة، وتعزيز إنفاذ القانون الحرجي؛ ونهج إدارة المجتمعات المحلية للغابات؛ وهيئة الظروف التي تسمح بالدفع لقاء خدمات النظم الإيكولوجية.
- تشكل العمليات الهادفة إلى المشاركة الفعلية لأصحاب المصلحة أساساً هاماً لتمويل وتنفيذ الإدارة الحرجية المستدامة. إن مشاركة مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية تتطلب إيلاء الاهتمام لأوضاعهم الثقافية واللغوية الخاصة.
- غالباً ما تكون للشعوب الأصلية علاقة خاصة بالغابات، وتكون لديهم في حالات عديدة حقوق قانونية في الملكية والاستخدام. ويشكل احترام هذه الحقوق أحد الجوانب الهامة في إقامة شراكات لتمويل الإدارة الحرجية المستدامة على الصعيد المحلي.
- تعد الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة اللبنة الأساسية لحشد الأموال من أجل الإدارة الحرجية المستدامة وتنفيذها. ويحتاج بعض أصحاب المصلحة إلى المساعدة والدعم في مجال بناء القدرات من أجل المشاركة بفعالية في إقامة شراكات في مجال الإدارة الحرجية المستدامة.
- يجب إتاحة المعلومات المتعلقة بالأدوات والفرص المالية للإدارة الحرجية المستدامة، وتوفير معلومات أفضل عن الأسواق للمنتجين والمستثمرين الحاليين والمحتملين.
- إن التوسع الذي طرأ على نظم المناطق المحمية لم يواكبه تمويل للإدارة على المدى الطويل. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لوضع خطط تكفل استدامة تمويل المناطق المحمية، بالاستفادة من جميع مصادر التمويل ذات الصلة.
- وقد تشمل الاستراتيجيات الوطنية الفعالة أيضاً:
 - صناديق وطنية أو صناديق هبات لتمويل الأنشطة غير التجارية لحفظ الغابات وإدارتها؛

- إمكانية حصول المجتمعات المحلية والمشاريع الصغيرة التي تعمل في مجال الغابات على الائتمانات؛
- إدارة المخاطر والحد منها بالنسبة للمستثمرين، بما في ذلك من خلال ضمانات القروض، وسهولة انتقال رؤوس الأموال.
- هناك عدد كبير من الآليات والمؤسسات القائمة والناشئة ذات الصلة بتمويل الإدارة الحرجية المستدامة، وخاصة بالأخذ في الاعتبار المصادر الجديدة والناشئة المتصلة بتغير المناخ. إلا أن انتشار المؤسسات هذا لم يترجم بعد إلى زيادات ملموسة في تمويل الإدارة الحرجية المستدامة بالنسبة للعديد من البلدان وأصحاب المصلحة. ولاحظ العديد من المشاركين أن المساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دورا حاسما كمحفز لعمليات التمويل الأخرى.
- يعد تحسين التفاعل بين مستخدمي ومقدمي التمويل من أجل الإدارة الحرجية المستدامة أولوية رئيسية. ويعد إقامة نهج متماسك على الصعيد القطري أساسا ضروريا لحشد الأموال على الصعيد الدولي للإدارة الحرجية المستدامة.
- يطلب إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والشراكة التعاونية زيادة تعاونهما لمعالجة هذه الثغرات والفرص.
- إن وجود رؤية شاملة لدى جميع الجهات الفاعلة في ما يتعلق بآليات ونهج التمويل الدولية الحالية والناشئة للغابات أمر بالغ الأهمية. فالواقع الراهن يعكس صورة تزداد تجزؤا وتكرارا عن فرص للحصول على التمويل الدولي متاحة للجهات الفاعلة على جميع مستوياتها. وثمة حاجة إلى وجود ترابط أكبر على مستوى السياسات بين آليات التمويل القائمة المتصلة بالغابات وبين الجديدة منها والناشئة.
- يجب أن يصل التمويل الدولي إلى المجتمعات المحلية ومنظمات القاعدة الشعبية. وينبغي تعديل آليات ومبادرات تمويل الإدارة الحرجية المستدامة، الحالية منها والمتوقعة، لتحسين تمويل هذه البرامج المحلية.
- يمكن تقليل تعقيد سبل الوصول إلى الآليات الدولية لتمويل الإدارة الحرجية المستدامة من خلال تبسيط العمليات المؤسسية. وقد يفيد في هذا الصدد تطبيق إعلان باريس بشأن فعالية المعونة على نحو أكثر اتساقا ونشاطا.
- ينطوي برنامج البنك الدولي الناشئ للاستثمار في الغابات على إمكانات كبيرة لحشد قدر كبير من الأموال من مصادر جديدة بهدف تمويل الغابات. وينبغي للبلدان

وأصحاب المصلحة المشاركة بنشاط في عملية التصميم الجارية لبرنامج الاستثمار في الغابات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

- ثمة حاجة ماسة إلى التركيز بشكل خاص على البلدان التي يزداد فيها الغطاء الحرجي وتقل فيها نسبة إزالة الغابات في وضع مبادئ وآليات تمويل برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها. ومع أن المحادثات المتعلقة بالبرنامج تتقدم بسرعة، فإنها لم تتناول بعد مواقف ومصالح تلك البلدان بشكل جدي. وقد يكون برنامج الاستثمار في الغابات قادرا على توفير التمويل لهذه البلدان، ويكمل عمل صناديق أخرى مثل مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات.
- اعتبرت الاتصالات على جميع المستويات حاجة ماسة، كما اعتبر التنسيق الفعال والتخطيط الاستراتيجي بين مختلف القطاعات الحكومية على الصعيد الوطني عنصرا رئيسيا. وقد يؤدي المنتدى والشراكة التعاونية المتعلقة بالغابات دورا هاما في هذا المجال على الصعيد الدولي، مع التركيز على تنفيذ الصك غير الملزم قانونا.
- يمكن أن يصبح "دليل تمويل الإدارة الحرجية المستدامة" المتاح على الإنترنت أداة مهمة للاطلاع على مختلف مصادر تمويل الإدارة الحرجية المستدامة وعمليات تقديم الطلبات، وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تعزيزه بموارد بشرية مخصصة ومصادر أخرى.
- ينبغي عدم النظر إلى الغابات باعتبارها مصدرا للسلع أو وحدات محاسبية في برامج تمويل الكربون فقط، بل ينبغي مراعاة قيمها المتعددة وسلعها وخدماتها.
- في العديد من المناطق، ترتبط سبل عيش الشعوب التي تعتمد على الغابات وثقافتها ورفاهها، ارتباطا مباشرا وقويا بسلامة الغابات.
- إن اتباع نهج شامل لاستدامة الغابات وما يتصل بها من جوانب التمويل يتطلب الاعتراف بحقوق الإنسان.
- لا تزال مشاركة الشعوب الأصلية في المنتدى محدودة ويجب تعزيزها.
- إن الملكية الجماعية للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية لأراضي وموارد الغابات يمكن أن تساهم في الإدارة الحرجية المستدامة.
- ينبغي ألا يؤدي وضع برامج للدفع لقاء خدمات النظم الإيكولوجية إلى جعل الممارسات التقليدية للشعوب الأصلية غير قانونية، أو إلى ترحيلها القسري.

- ينبغي للشعوب الأصلية أن تشارك بنشاط في قرارات السياسات المتعلقة بالغابات التي تؤثر عليهم.
- ينبغي أن يعكس تمويل الإدارة الحرجية المستدامة نهجا شاملا يراعي احتياجات وحقوق ومساهمات أصحاب المصلحة كافة، بما في ذلك مجتمعات الشعوب الأصلية وغيرها من الشعوب التي تعتمد على الغابات.
- ينبغي لسياسات ومبادئ المنتدى المتعلقة بتمويل الإدارة الحرجية المستدامة أن تراعي إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.
- ينبغي أن يشكل الوصول المباشر لمجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية إلى التمويل والائتمان عنصرا من عناصر نهج الحافظة الدولية لتمويل الإدارة الحرجية المستدامة.